آثار تطورات البطاقة التموينية على أسعار المواد الغذائية

خلال المدة (1999-2010)

الأستاذ المساعد الدكتور خليل إسماعيل إبراهيم

جامعة بغداد / مركز دراسات السوق

الخلاصة

في مجال أسعار المواد الغذائية هناك حساسية لمستويات أسعار تلك المواد، إذ أن المواد الغذائية ذات مرونة قليلة ،لذا فإن الأحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ربما تنعكس على أسعار تلك المواد، لهذا نجد أن غالبية الحكومات في البلدان المختلفة تعير اهتماما متزايداً لأجل الحفاظ على أسعار هذه المواد ويكون الاهتمام أشد خلال الأحداث السياسية والاقتصادية الحرجة.

من الإجراءات التي تتخذ في أوقات الأزمات هو التوزيع بموجب البطاقة التموينية من اجل الحفاظ على إستقرارنسبي لأسعار المواد الغذائية مثل تجربة البطاقة التموينية في العراق التي اعتمدت عام 1990 لأجل توفير المواد الغذائية الأساسية وذلك بعد فرض العقوبات الاقتصادية ولأجل تجنب حصول مجاعة، والذي لاشك قد حقق بعض اغراضة، وقد أقترب هذا البرنامج من نهايته مما يقتضي اتخاذ الإجراءات المناسبة لغرض تجاوز حصول آثار سلبية بعد إنتهائه.

Abstract

In the filled of food stuffs price we can find that there is sensibility to the levels of these material's price, that food stuffs had a-little elasticity so economic, political and social events perhaps reflect on these materials price's, therefore more government in various countries give more care for keeping these materials price, the care became more powerful in political, economical critical events.

From procedures which can adopt in the crisis's time the distribution by food ration in order to keeping relative stability for food stuffs price like food ration in Iraq which adopt 1990 year to save essential food stuffs after imposing economic punishment and to avoid get economic famine, which with no doubt had achieve some of it's aims, this program became more near to its end so it must performance suitable procedures for avoiding negative effects after its end.

المقدمة

في ظل الأزمات الاقتصادية وحصول نقص في الإمدادات الغذائية تصبح مسألة حسن توزيع المتوافر من المواد الغذائية من المسائل الملحة وإلا فأن الأمور تسير نحو الأسوء وربما تحصل مجاعة للكثير من الأفراد، والمعروف أنه عندما تصبح المواد الغذائية نادرة ويسود التوزيع غير العادل لما هو متوافر منها فأن مستويات الأسعار تبدأ في التصاعد يوماً بعد آخر.

إذا كان البعض منا عرف أهمية البطاقة التموينية لكونه تلمس نتائجها فأن هناك الكثير لا يعرفون المعاناة التي عاشها آباؤنا في فترة الأربعينيات أو بما يسمى بثورة رشيد عالي الكيلاني وما تبعها من أحداث عسكرية على أثر أحداث عام 1941 وحصول نقص في الإمدادات الغذائية في العراق الذي كان يعيش تحت الاحتلال البريطاني على الرغم من وجود ما يسمى بالحكم الوطني إذ إرتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً كبيراً مما دفع الحكومة القائمة إلى اعتماد ما يسمى بتجربة التموين (Ration) إذ أصبح توزيع المواد الغذائية يتم بموجب بطاقات لمن يمتلك هوية الأحوال المدنية آنذاك مما خفف من آثار الارتفاعات في مستويات الأسعار وأنُ المطالبات التي تعكسها المظاهرات الحالية في أكثر المحافظات العراقية بشأن البطاقة التموينية ربما تعطي بعض الملامح عن هذه المشكلة.

مشكلة البحث

هناك العديد من الإخفاقات في توزيع البطاقة التموينية (Food ration) وهي تنعكس سلباً على إرتفاع مستويات أسعار المواد الغذائية.

هدف البحث

تتبع تطورات توزيع مفردات البطاقة التموينية وبيان آثار ذلك على مستويات أسعار المواد الغذائية وإقتراح المعالجات الممكنة.

فرضية البحث

إن تعثر برنامج البطاقة التموينية في إيصال المواد التي تشتمل عليها هذه البطاقة سواء من ناحية نوعية المواد أو عدم إنتظام أوقات التوزيع أو تقليص مفردات البطاقة قد تسبب في خلق أسباب رئيسة أفضت إلى تصاعد مستويات أسعار المواد الغذائية خلال مدة البحث.

هيكلية البحث

لقد قسم البحث على محورين أساسيين هما:

الأول: تجربة البطاقة التموينية في العراق بعد 1990/8/2

- نشأة البطاقة التموينية.
- أهمية البطاقة التموينية.

الثاني :العلاقة بين توزيع مواد البطاقة التموينية ومستويات أسعار المواد الغذائية.

- ألإستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

إعتمد البحث المنهج الاستنتاجي في سبر أغوار الموضوع لأنة ألأنسب في القدرة على التوصل إلى النتائج المتوخاة منة كما يبدو للباحث إذ بدأ بمجموعة من الإفتراضات وأخيراً محاولة التثبت من تلك ألإستنتاجات من الوقائع التي حصلت في مجال البطاقة التموينية.

تمهيد

لم يكن نظام البطاقة التموينية الذي طبق بعد 1990/8/2 الوحيد الذي يعرفه العراقيون لاسيما كبار السن منهم إذ سبق للعراق أن تعامل مع نظام البطاقة التموينية خلال العقدين الرابع والخامس من القرن الماضي إذ مرت بالعراق خلال المدة 1939–1948 ظروف إقتصادية وسياسية وعسكرية بالغة التعقيد فالعراق تأثر بظروف الحرب العالمية الثانية وأن بريطانيا التي كانت قطباً أساسياً في هذه الحرب كانت تشرف إشرافاً مباشراً على العراق وإن كان في الظاهر يتمع بإستقلال سياسي، ولذا فأن التجارة الخارجية كانت خاضعة لإشراف بريطانيا وان الأحداث العسكرية بصورة خاصة وجدت لها إنعكاسًا مباشرًا على تجارة العراق الخارجية ومن أهم هذه الأحداث (الحسني، ج: 151)

أولاً: إندلاع الحرب العالمية الثانية في 1939/9/3 مما أوجب على بريطانيا توجية صناعاتها وتجارتها للأهداف التي تخدم الحرب وقد ساهم العراق في المجهود الحربي للحلفاء منذ أن دخل الحرب وبعد أن توسع نطاقها وتحملت الحكومة العراقية جميع التكاليف التي نشأت من جراء ذلك مما خلق أزمة إقتصادية بسبب عدة عوامل لعل أهمها:(ياغي ،1979 : 45).

– وقف التصدير من البلاد المتحاربة مما أدى إرتفاع أسعار السلع المستوردة.

– زيادة صادرات العراق السنوية من المواد الغذائية حتى يساهم في حل الأزمة الناشئة بسبب الحرب.

وأصدرت الحكومة العراقية قانونا يقضي بتنظيم الحياة الإقتصادية لمواجهة ألأزمة وعلى أثر ذلك حصلت مظاهرات عديدة إحتجاجاً على ألأوضاع الإقتصادية السيئة (المصدر السابق نفسه) مظاهرات عديدة إحتجاجاً على الأوضاع الإقتصادية السيئة (المصدر السابق نفسه) وبما تجارة العراق مرتبطة إرتباطًا وثيقًا مع بريطانيا فإن لذلك آثار على التجارة والأسعار في العراق.

ثانياً : قيام حركة عام 1941 بقيادة رشيد عالي الكيلاني:

خلال المدة الواقعة مطلع نيسان ونهاية مايس من عام 1941 وقعت حركة رشيد عالي الكيلاني وهروب الوصي على العرش الأمير عبدالإله وقد ألف الكيلاني وزارة جديدة إلا أن هذه الحركة ما لبثت أن فشلت بعد قيام القوات البريطانية بمواجهة رشيد عالي الكيلاني ورفاقه ، وفي ظل

هذه الظروف فقد تأثرت تجارة العراق الخارجية وحصلت شحة في السلع الاستهلاكية مما أدى إلى إرتفاع أسعارها.

وعلى الرغم من أن هذه الحركة لم تدم طويلاً إذ بدأ رشيد عالي الكيلاني في 1941/5/29 بحرق بعض أوراقه تمهيداً للهروب (مشتاق،1989: 405) فقد كان لها آثار كبيرة أدت إلى شحة السلع الاستهلاكية مما أدى الى ارتفاع أسعارها ومع إستمرار الحرب العالمية كانت هنالك آثار واضحة على تجارة العراق الخارجية مما أستوجب تدخل الحكومة لإعتماد الدفتر التمويني (البطاقة) إبتداءً من 1942/4/8 في بغداد أولاً ثم في سائر المدن العراقية.

إذ تم توزيع (السكر والشاي والقهوة والأقمشة القطنية والخام الأبيض والأسمر فضلاً عن الطحين) على المواطنين بأسعار مدعومة.

المحور الأول

تجربة البطاقة التموينية في العراق بعد 1990/8/2

أ- نشأة البطاقة التموينية

يعد نظام البطاقة التموينية الذي نفذ في العراق بعد 1990/8/2 أي بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت وقيام مجلس الأمن بفرض عقوبات إقتصادية على العراق أضخم نظام توزيع فهو يشمل توزيع المواد الغذائية الرئيسة على 28,8 مليون شخص حسب مسح ميزانية الأسرة السريع في العراق (IRHBS) لعام 2005 (خارطة الحرمان ، 190:2006) بدأ العمل بهذا النظام في أيلول عام 1990 لمجابهة آثار العقوبات التي فرضت على العراق في 6آب 1990 وأستمر نظام البطاقة التموينية في إداء دوره في ظل الظروف السياسية والاقتصادية المعقدة التي أحاطت بالعراق سواء في مرحلة ماقبل عام 2003 أو مرحلة مابعد عام 2003 والتي جرى فيها التغيير السياسي ومجيء نظام سياسي جديد إلا أن الظروف السياسية خاصة ظلت متوترة مما جعل من إستمرار هذا النظام أمراً ضروريًا إذ لم تكن السلطة الجديدة لديها خيار في إجراء تغيير هام في هذا النظام ما عدا تقليل المفردات التي يقوم عليها الرغم من وجود دعوات لإحلال البدل النقدي بديلاً عن التوزيع العيني إلا أن تلك الدعوات لم توفق لغاية الوقت الحاضر مما حمل الموازنة العامة للدولة خسائر بسبب الإستيرادات الهائلة للمواد التي يشتمل عليها هذا النظام والتي كان من الممكن تقليلها فيما لو تم اعتماد التوزيع النقدي.

ب- أهمية البطاقة التموينية:

وقد حقق نظام البطاقة التموينية أهدافه في تجنيب العراقيين خاصة من الفئات الفقيرة مخاطر المجاعة التي كانت ستحدث في حالة عدم تنفيذ هذا النظام وهو يتضمن قيام وزارة التجارة بتوزيع عدد من المواد الرئيسة فضلاً عن مواد التنظيف شهرياً وقد أعقب دخول القوات العراقية الكويت وفرض قرارات الحضر على العراق أن حصل إرتفاع في أسعار المواد الغذائية في العراق وكما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونسبة التغير بين سنتي 1989و1990 (1979=100).

المادة	المعدل السنوي 1989	المعدل السنوي 1990	التغيرات السنوية 1990/1989
المواد الغذائية	330.9	431.5	30.4
الدخان والنشوق والكحوليات	281.9	425.7	51.0
الملابس والأقمشة	278.3	322.0	15.7
الأثاث	254.0	272.6	7.3
الايجار	262.6	298.0	13.5
الوقود والاضاءة	170.8	171.4	0.4
النقل والمواصلات	202.2	221.0	9.3
الخدمات الطبية	337.3	346.0	2.6
خدمات متنوعة	448.2	494.5	10.3
الرقم القياسي العام	296.4	363.0	22.5

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء– المجموعة الإحصائية السنوية 1990ص209.

نظراً لإرتفاع الأسعار بهذه المستويات وخشية حصول مالا يحمد عقباه فقد أسرعت الحكومة العراقية إلى توزيع السلع الأساسية على المواطنين، وقد تولت وزارة التجارة هذه المهمة وذلك من خلال تطبيق نظام البطاقة التموينية على مستوى المحافظات وتم طبع البطاقة الأُولى ووزعت لمدة شهرين (تشرين الثاني وكانون الأول لعام 1990) وكانت تحتوي على المواد الغذائية الأساسية ، ثم طبعت بطاقة تموينية لمدة أربعة أشهر وفي الثلث الأخير من عام 1991 اتخذت وزارة التجارة قرار (مكننة التموين) من خلال إدخال جميع المعلومات المتعلقة بنظام التموين الى الحاسبة الالكترونية ، ثم طباعة إستمارة المعلومات والغرض منها تهيئة الهويات لغرض التدقيق للحد من ظاهرة التلاعب والتسجيل في أكثر من منطقة (عبد العزيز،2007 : 6).

أما المواد التي كانت توزع في بداية اعتماد البطاقة التموينية عام 1990 فهي كما مبين في الجدول (2) .

وأستمر العمل بتوزيع المواد وفق الحصص المؤشرة في الجدول (2) للمدة من أواخر عام 1990 ولغاية عام 1995 وحسب الخزين المتوافر وبعد توقيع مذكرة التفاهم سنة 1996 حصل تغيير في كميات المواد الغذائية الموزعة على المواطنين وفق الكميات المدرجة أدناه لغاية سنة 2003 .

الجدول (3): كميات المواد الموزعة ضمن البطاقة التموينية للمدة من 1996 لغاية عام 2003

	المواد / حصة الفرد											حصة الطفل	
السنة	الطحين	الرز	سكر	شاي	دهن	بقوليات	مساحيق	صابون	ملح	حليب كبار	حليب أطفال	غذاء طفل
1996	9كغم	3كغم	2كغم	200كغم	1كغم	250غم	300غم	2 قالب	150غم	500 غم	8 علب	4 علب
2003	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=

المصدر: وزارة التجارة – دائرة التخطيط والمتابعة

المحور الثاني

العلاقة بين توزيع مواد البطاقة التموينية ومستويات أسعار المواد الغذائية

أ- آثار توزيع مواد البطاقة التموينية على مستويات الأسعار

كان توزيع مفردات البطاقة التموينية منتظماً خلال المدة التي سبقت التغيير السياسي عام 2003 ، ما عدا بعض الفترات القليلة إذ قد يحدث خلل في توزيعها وذلك لوجود فساد مالي وإداري في بعض مفاصل أجهزة وزارة التجارة أو لوجود تلاعب في حلقات الناقلين أو الوكلاء الموزعين لتلك المواد ، وهذا الانتظام أدى إلى إكتفاء غالبية العوائل من تلك المواد مما دفعهم الى بيع المواد الفائضة عن الحاجة في السوق لأجل توفير بعض الأموال لتدارك النقص في جوانب أخرى من المواد التي تحتاجها الأسرة، إن إكتفاء العوائل من المواد التي تشتمل عليها البطاقة التموينية وبيع الفائض عن الحاجة في السوق أدى إلى استقرار أسعار مفردات البطاقة التموينية ، بيد أنه من الواضح أنّ الحصة التموينية لا تشتمل على بعض من المواد الغذائية التي تحتاجها الأُسرة العراقية في حياتها اليومية فهناك نقص في المواد التي تدخل في السلة الغذائية للأسرة العراقية ، وأما توزيع مواد البطاقة التموينية خلال المدة التي تلت التغيير السياسي عام 2003 فقد بدأ ينتابها البطء و التعثر شيئاً فشيئاً .

مما أدى في نهاية المطاف إلى إرتفاع معدلات أسعار المواد الغذائية خلال مدة البحث ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول (4)

الجـدول (4): يوضـح معـدلات التغيـر الـسنوية لأسـعار المـواد الغذائيـة خـلال المـدة 1990-2010(100=1993).

السنة	الرقم القياسي للمواد الغذائية	معدلات التغير السنوية %
1990	5.1	.
1991	18.4	260.8
1992	31.7	72.3
1993	100	215.5
1994	600.8	500.8
1995	3167.4	427.2
1996	2440.7	(*22.9)
1997	2819.2	15.5
1998	3136	11.2
1999	3136.2	0
2000	3039.6	(3.1)
2001	3288.6	8.2
2002	3587.5	9.1
2003	4178.8	16.5
2004	4544.2	8.7
2005	5558.1	22.3
2006	7217.5	29.9
2007	8220.4	13.9
2008	9120	10.9
2009	9817.6	7.6
2010	10088.1	2.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2010 مديرية الأرقام القياسية – تموز 2011.

*** (الأقواس تعني أن القيمة سالبة).**

ونظرة فاحصة للجدول (4) توضح التزايد في مستويات الأسعار لمجموعة المواد الغذائية فهو أمر واضح إذ هناك اتجاه في تصاعد أسعار هذه المواد طيلة مدة البحث ما عدا سنتي 1996و2000 إذ حصل تراجع في مستويات الأسعار خلال تلك السنتين إلا أن واقع الحال يشير إلى إتجاه متصاعد وأن ما حصل في سنة 1996 هو أمر طارئ يعود لسبب سياسي رئيسي بالدرجة الأساس تمثل في قبول الدولة بتطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأُمم المتحدة رقم (986) الذي يقضي بتبني برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، إذ ترتب على قبول الحكومة العراقية لتطبيق ذلك البرنامج أن صدمت الكثير من القطاعات لاسيما التجارية منها، مما اضطرها إلى تخفيض أسعار البيع بنسب كبيرة جداً، وهو ما أدى إلى انخفاض مستويات الأسعار لعام 1996 إنّ تلك الصدمة ما

كان لها أن تستمر طويلاً لاسيما أن أكثر القطاعات التجارية تتعامل بسلع مستوردة إذ أنّ القطاعات الإنتاجية المحلية تشكو عجزاً واضحاً ، وان الاقتصاد العراقي شأنه شأن سائر الإقتصادات التي تشهد فائضاً في الطلب تجعل فائض العرض النقدي يمارس مفعوله على الأسعار من خلال تأثيره في مجموع الإنفاق العام و الخاص على السلع و الخدمات (مرسي،1983، 87) .

أما الانخفاض في مستويات أسعار مجموعة المواد الغذائية سنة (2000) فأنه يبدو انخفاضاً ضئيلاً إذ أنخفض الرقم القياسي السنوي لمجموعة المواد الغذائية بمعدل (1،3%) إلا أنه من جهة أُخرى نجد أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد أرتفع بمعدل 5% إذ كان الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة 1999 يساوي .3565 و أرتفع إلى 3742.5 سنة 2000 (الجهاز 2011: 67) مما يوضح إنّ تكاليف المعيشة هي في تزايد مستمر خلال المدة من سنة 1990 إلى سنة 2002 وهي السنة التي سبقت تغير النظام.

وأما الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى 2008 فهي الأُخرى قد شهدت زيادات مستمرة في أسعار مجموعة المواد الغذائية إذ كانت أدنى نسبة إرتفاع في تلك الأسعار قد حصلت سنة 2004 التي بلغت 7،8% وأما أعلى نسبة فكانت قد حصلت سنة 2006 وقد بلغت 29.9%، ان واقع الحصة التموينية يشير إلى تراجع أهمية تلك الحصة إذ تقلصت المواد الغذائية المدعومة بموجب تلك الحصة من (11) فقرة (5) فقرات هذا في حين أن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة الفقر بين السكان تبلغ 9،23% (اللجنة ، 2010: 18) أما المواد التي تشمل عليها الحصة التموينية في الوقت الحاضر فقد تقلصت إلى (5) مواد هي :-

1. الطحين 2.الرز 3. السكر 4. الزيوت النباتية 5. حليب الأطفال، وذلك بعد صدور قرار مجلس الوزراء المرقم 369 لسنة 2009 الذي قضى بتقليص المواد الموزعة إلى هذا العدد بعد أن كانت تضم ما يزيد على (11) مادة كما يتضح من الجدول (3).

ب- القيمة الغذائية لمواد البطاقة التموينية:

إن البطاقة التموينية تشكو من نقص لكثير من المفردات التي تحتاجها الأُسرة في توفير مواد ذات قيمة غذائية لاسيما البروتينات، إذ أن جسم الإنسان يحتاج لأجل القيام بجميع الوظائف الأساسية للحياة إلى الطاقة التي تأتي بشكل أساسي من الغذاء ، إن مكونات الغذاء هي:

1. الكربوهيدرات 2. البروتينات 3. الدهون 4. الأملاح المعدنية 5. الماء 6. الفيتامينات . (محمود ، 2010: 52) وإذا ما تفحصنا نسب توافر هذه العناصر في مفردات البطاقة التموينية يتضح لنا أن هناك خللاً في توفير الكثير من هذه المواد.

الجدول (5): يبين المواد الغذائية الموزعة ضمن البطاقة التموينية وكميات البروتين والسعرات الحرارية المتحققة منها.

المادة	الحصة كغم/شهر	الحصة اليومية غم/يوم	بروتين	عدد السعرات الحرارية
طحين	9	300	32,4	1065
رز	3	100	7,6	363
سكر	2	66,7	0	257
شاي	0,2	6,7	1,4	23
زيوت	1,250	41,7	0	368
المجموع		515,1	41,4	2076

المصدر: عبد الحسين فاضل حسون ، وفاء فاضل وشيح ، دراسة مساهمة وزارة التجارة في تحقيق الأمن الغذائي ، وزارة التجارة ، دائرة التخطيط والمتابعة ، بغداد ، 2010 ، ص24.

من الجدول يتضح أن ما يحصل عليه المستهلك من بروتين ضمن البطاقة التموينية في اليوم الواحد لا يتجاوز 41,4 غم وإذا ما أجرينا مقايسة بين كمية البروتين والحصة اليومية يتضح حصول الفرد على 8,03 % من كمية البروتين المطلوب للجسم وفقاً للمعايير الطبية.

ومنه يتضح انخفاض نسبة البروتينات التي يحصل عليها المستهلك من خلال استهلاكه المواد التي تشمل عليها البطاقة التموينية في حين كما أتضح لنا أن نسبة البروتين يجب أن لا تقل عن 15%.

وأما عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها المستهلك من خلال استهلاكه للمواد التي يحصل عليها من البطاقة التموينية فهي الأُخرى تبدو أقل من الحاجة الفعلية كما يتضح من الجدول الأتي (6).

الجدول (6): يبين الحاجة اليومية التقريبية من الطاقة للأفراد/ وزن معتدل.

الجنس	العمر/ سنة	نوع العمل	السعرات الحرارية
الأطفال	3-1		1300
	6-4		1800
أولاد	10-7		2400
	14-11		2800
	18-15		3000
بنات	14-11		2400
	18-15		2700
رجال	35-18	خفيف	2700
		متوسط	3000
		شاق	3600
	65-36	خفيف	2600
		متوسط	2900
		شاق	3600
	75-66	خفيف	2350
نساء	55-18	متوسط	2300
		شاق	2500
	75-56	خفيف	2050
الحوامل: يضاف 300 سعرة حرارية المرضعات: يضاف 500 سعرة حرارية .			

المصدر: مزاهره ، أيمن سليمان ، الغذاء والتغذية الصحية الطبعة الثانية 2 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان- العبدلي- الاردن، 2010ص68.

وإذا أخذنا متوسط احتياجات الطاقة اليومية لوجدنا انه يساوي (2635) سعره في اليوم ، في حين أن ما يحصل عليه الفرد العراقي وطبقاً للجدول (4) هو 2076 سعرة حرارية وهو أقل من المتوسط المقبول.

ولاشك في أن النقص في المفردات الغذائية الأساسية سوف تدفع الأسر إلى أنفاق المزيد مما يتوافر لديها من موارد في سبيل الحصول على حاجتها من المواد الغذائية اللازمة وهو من العوامل التي ستولد ضغطاً على مستويات الأسعار تدفع في النهاية إلى إرتفاع هذه المستويات.

ومما يضاعف أمر تضاؤل أهمية البطاقة التموينية لاسيما لغالبية سكان الحضر هو أن مادة الطحين التي توزع ضمن مفردات الحصة لا تستفيد منها غالبية العوائل فهذه المادة كما يتضح تباع للوكيل الذي يقوم بتوزيع الحصة بسعر زهيد بسبب عدم قيام العوائل الحضرية بإستخدام الطحين لصنع الخبز وذلك لأسباب عديدة منها :-

-عدم توفير المكان المناسب لصغر مساحة غالبية المساكن الحضرية .

- **صعوبة الحصول على الوقود (الغاز أو الحطب) وذلك لإرتفاع أسعار الغاز أو عدم توافر المكان المناسب لخزن الحطب .**
- **كما أن بعض العوائل لا تجيد صنع الخبز .**

- لتوافر البديل عن الخبز البيتي أي (الصمون) والخبز الذي توفره الأفران والمخابز التجارية.

وأما عن أوقات توزيع مواد البطاقة التموينية فهو الآخر غير منتظم إذ كثيراً ما يتأخر توزيع هذه المواد مما يكون سبباً في إرتفاع أسعار المواد الغذائية.

جـ- تقويم تجربة البطاقة التموينية وآفاق المستقبل

يعد نظام البطاقة التموينية من البرامج الهامة التي وفرت لشرائح عديدة من العراقيين أسباب تجنب كارثة مجاعة منذ 1990/8/2 ولغاية الوقت الحاضر، وعلى الرغم من حصول تحسن ملموس في الواقع الاقتصادي للعديد من شرائح المجتمع إلا انه لا تزال هناك حاجة ماسة لديمومة هذا البرنامج إذ لازالت هناك نسبة فقر تقدر بـ(23%) من سكان العراق (مؤشرات، 2011: 8) إلا انه ومع نجاح هذا البرنامج فأن هناك ثغرات قد أشرت عليه ولعل أهم هذه الثغرات هي: (خارطة الحرمان، 2006: 190)

1. كونه نظام غير عادل لأنه يساوي بين الغني والفقير في توزيع الحصة الغذائية.
2. يعاني صعوبات لوجستية في عملية التوزيع.
3. إنّ الاستمرار في تنفيذ هذا البرنامج بالصيغة المعتمدة حالياً سوف يكون بدون شك على حساب الخدمات الصحية والتعليمية.
4. إن تطبيقات هذا النظام قد أدت إلى تشوهات في هيكلية الطلب المحلي على المواد الغذائية المنتجة محلياً ، وقيام كثير من الفلاحين بترك مهنة الزراعة والهجرة من الريف الى المدينة.

ومع قرب حلول المدة المقررة لانتهاء هذا النظام إذ أن عام 2014 سيشهد إنتهاء هذا النظام (اللجنة العليا،2009: 18) فأن هناك قلقاً يساور العديد من العاملين في وزارة التجارة خاصة بشأن الآثار التي قد تحصل عند حلول عام 2014، أما المواطنين فيبدو أنه لغاية الوقت الحاضر لم يظهر عليهم مثل هذا القلق لأن الموضوع لم يطرح بعد والإعلام لم يتناول هذا الموضوع لذا فأنه لازال بعيداً عن الأضواء ومما لاشك فيه أنّ عملية إنهاء نظام البطاقة التموينية ربما ستشهد بعض المشاكل سواء في جنوح مستويات الأسعار نحو الارتفاع لعدم قدرة بعض الشرائح الاجتماعية تحمل آثار ذلك لكونها من الشرائح التي تقع تحت خط الفقر، وقد جاء بتوصيات لجنة إصلاح نظام البطاقة التموينية من أن حجب مفردات البطاقة التموينية عن جميع الأُسر يؤدي إلى إرتفاع نسبة الفقر على مستوى البلد من (23%) إلى (34%) (اللجنة العليا، 2009: 8) لذا يتعين على الدولة والاتحادات والمنظمات إتخاذ التدابير الكفيلة بمواجهة مثل هذه المشاكل إذ أنه على الرغم من قيام الجهات ذات العلاقة وأهمها مجلس النواب بإعتباره السلطة التشريعية بإتخاذ عدد من الإجراءآت لغرض إصلاح نظام البطاقة التموينية ومنها :-

- حجب البطاقة التموينية عن المواطنين الذين يزيد دخلهم عن (1.5) مليون دينار (قانون الموازنة،2010:المادة(29) أولاً) .

- إنّ المادة (29) ثانياً من قانون الموازنة 2010 ألزمت وزير التجارة الاتحادي بتنفيذ توصيات اللجنة العليا لإصلاح البطاقة التموينية وهي:

1- وضع نظام متدرج لتقليص عدد المشمولين بالحصة التموينية يبدأ من عام 2010 وينتهي عام 2014 ليحول المستحقين للدعم إلى نظام الحماية الاجتماعية .

2- استثناء الريف من إجراءات الاستهداف بسبب إرتفاع نسبة الفقر فيه .

3- تقليص عدد المواد التموينية خلال السنوات الخمس (2010–2014) لتقتصر على خمس مواد (الطحين، الرز، السكر، الزيوت النباتية، حليب الأطفال) .

4- الاستمرار في إعتماد نظام الإدارة المعتمد حالياً في تسيير العمل .

إنّ موضوع البطاقة التموينية يبقى من الموضوعات الحساسة والتي ينبغي أن تحظى بإهتمام كاف من اجل بلورة الموقف الواضح منها قبل نفاذ المدة المتبقية من الموعد النهائي لإنتهاء هذا النظام.

ولما كان موعد انتهاء هذا النظام قريب والعواقب المحتملة عنه كبيرة لذا فأنه ينبغي اتخاذ الاجراءآت المناسبة للتعامل مع العواقب المحتملة وذلك بمحاولة توضيح ملامح الطريق الذي ستسلكه الدولة بشأن البطاقة التموينية وربما يكون من المفيد في هذا السياق:-

1- الانتهاء من تقرير سقف الدخل الأدنى للعائلة وحسب عدد أفرادها لكي يمكن شمولها بنظام البطاقة التموينية من عدمه.

2- ولأجل أن لأتفاجئ الحكومة بأجراء تشوبه إخفاقات على مستوى البلد، يبدو أنه من المفيد إتخاذ تجربة على مستوى محافظة او قضاء والقيام باجراءآت تراها الحكومة أنها ستطبق في نهاية نظام البطاقة التموينية ومتابعة النتائج التي قد ترافق هذه التجربة، إذ انه لاشك في أن القدرة على تلافي الإخفاقات التي قد تظهر تكون أسهل مما لو تمت التجربة على مستوى العراق .

الاستنتاجات و التوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- نظراً لوجود بطالة، وظروف سياسية غير مستقرة وعدم كفاية المعونة التي توفرها شبكة الحماية الاجتماعية تظهر حاجة ماسة للبطاقة التموينية .

2- والى جانب الحاجة الحقيقية لاستمرار البطاقة التموينية فأن هناك إستغلال لهذا البرنامج ، سواء من الناقلين والوكلاء والشركات المجهزة مما يجعل هذه الجهات ترغب بإستمرار وجود البطاقة لكونها توفر فرصة عمل وأرباح هائلة .

3- إنّ البطاقة التموينية جعل من وزارة التجارة وزارة تموين أكثر منها وزارة يفترض بها أن تضطلع بالمفاصل الأساسية للتجارة لاسيما ما يخدم النشاطات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية .

4- إنّ الإختلالات في توفير وتوزيع مواد البطاقة التموينية دفعت إلى إرتفاع أسعار هذه المواد .

5- قلة مساهمة البطاقة التموينية في توفير مكونات الغذاء .

6- إنّ قلة إستفادة الكثير من العوائل الحضرية من بعض مفردات البطاقة التموينية لا سيما الطحين تدفع إلى بيع هذه المادة بأسعار زهيدة مما يحمل العوائل أعباء معاشية كبيرة نتيجة عدم قدرتها على الاستفادة منه مما يدفعها لشراء الخبز و(الصمون) من السوق.

7. يبدو أن عدم إنتظام توزيع مفردات البطاقة التموينية بشكل كامل كان في المرحلة الماضية أحد أسباب قيام قسم من الوكلاء المعتمدين لتوزيع البطاقة بالتلاعب بالمواد الموزعة بدواعي عدم توفر تلك المواد في المخازن ، إلا أن التصريحات الأخيرة لوزير التجارة (خير الله حسن بابكر) والتي أشار فيها إلى قدرة الوزارة لتوفير خمس مواد في الشهر من دون مشكلات أبتداء من شهر نيسان 2011، إذ أن الوزارة إعتمدت نظام السلة الواحدة في عملية التوزيع إلا أن المواطن والصحافة والجهات الأُخرى التي تراقب تظل تنتظر النتائج الفعلية أكثر مما تنتظر التصريحات.

ثانياً: التوصيات

1- لازالت هناك حاجة للبطاقة التموينية إذ أن هناك نسبة فقر لا تقل عن 23% لذا فأن ربع السكان لا يتمكن الفرد منهم على الحصول على حد أدنى ومقبول من متطلبات العيش .

2- ولأجل تحسين وضع البطاقة التموينية فأن البديل الأفضل في الوقت الحاضر هو تقديم إعانات نقدية ، مع بقاء الدولة جاهزة لدعم السوق وإستقرار الأسعار ، وذلك بتأمين خزين طويل الأمد من المواد الأساسية (القمح والرز والزيوت والسكر) وذلك لأجل تأمين هذه المواد عند حصول إختلال في توفير وتوزيع هذه المواد .

3- قيام وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بإجراء التعداد السكاني الذي تأخر كثيراً وتهيئة قاعدة بيانات تستفاد منها دوائر الدولة ومنها وزارة التجارة لأجل معرفة الفئات الاجتماعية التي هي بحاجة فعلية للدعم ضمن قنوات مختلفة ومنها الدعم من خلال قناة البطاقة التموينية .

4- ولأجل قيام وزارة التجارة بجهود لمواجهة الفساد المالي والإداري من جهة ودعم التطور الصناعي فأنه ينبغي عليها:-

أ- العمل على توعية المواطنين بأهمية تفضيل الدعم المالي بدلاً من الدعم السلعي الذي يأتي من خلال توزيع السلع على المواطنين .

ب- توفير الحنطة و الشعير والرز بالتعاون مع وزارة الزراعة وفق صيغة محددة لاتقبل التأويل ويجنب توزيعها أي تأخير محتمل ، إذ يحصل في بعض السنوات تأخير في توزيع مادة الشعير على الفلاحين بسبب تأخير تسعيرة بيع الشعير مما يؤدي إلى إرتفاع أسعاره أحياناً مما يدفع الفلاحين لبيع مواشيهم لغرض التخلص من تكاليف معيشتها وهو يدفع إلى تدني أسعار اللحوم في الأسواق في الآجل القصير ومن ثم إرتفاعها لاحقاً .

جـ- بيع الحنطة والشعير والرز لأصحاب المطاحن والمجارش والفلاحين بأسعار مناسبة من شأنها الحفاظ على الأموال العامة وتحقيق أرباح كافية لأصحاب المطاحن والمجارش وتساعد الفلاحين في نشاطاتهم الإنتاجية .

د- إفساح المجال للمواطنين وأصحاب المعامل والمخابز والأفران لشراء الطحين والرز طبقاً لتفضيلاتهم مما يدعم الصناعة من جهة ويقلل من الهدر في الأموال العامة

إذ يشار إلى إنّ نسبة من المواد التي توزعها الدولة لا سيما الحنطة يساء إستخدامها فهي :

- أما أن تذهب إلى دول الجوار لأن المعامل حصلت عليها بأسعار زهيدة

- أو أن تخزن ليعاد بيعها إلى الدولة بأسعار مدعومة إذ أن بعض المطاحن لا تطحن الحنطة التي تستلمها من الدولة وإنما تقوم بشراء الطحين من المواطنين وإعادة توزيعه في الشهر اللاحق .

5. ولأجل تخفيف الأعباء عن المواطن والدولة فأن الحاجة ماسة لأجل القيام بأحداث تغيرات في نوعية وكمية العبوات التي تباع من خلال المواد التي تتضمنها البطاقة التموينية فمثلاً ليست جميع العوائل بحاجة إلى كيس طحين من زنة (50) كغم وإنما قد تحتاج كمية من زنة (5 أو10) كغم وبذلك يمكن تقليل الأعباء التي يتحملها المواطن والدولة بتقليل زنة العبوات وإجراء تحسينات عليها وأن تكون تلك العبوات متوافرة لدى الباعة وفي مختلف المناطق .

6. ولأجل دعم المواطن سواء كان مستهلكاً أم مصنعاً فأن على الجهات الحكومية ومنها (التجارة ، المالية ، الصناعة) العمل على إتخاذ الإجراءات المالية والتجارية لأجل العمل على توفير مادة الطحين بالنوعية التي يحتاجها المواطن لاسيما أصحاب المخابز والأفران بالنوعية التي تتلاءم وحاجاتهم وذلك من خلال توفير المزيج الأمثل الذي يتلاءم وتلك الحاجات مما يتطلب :

- **البحث عن نوعية الطحين التي يحتاجها المواطن وبالسعر الذي يمكن أن تكون الدولة داعمة له.**
- **فرض الضرائب الكمركية على الطحين المستورد بعد توفير البديل المحلي.**
- **وضع الشروط على نوعية و وزن (الصمون) والخبز المنتج من المخابز والأفران التي تستخدم الطحين المحلي الذي يباع لها بأسعار تنافسية.**

وبذلك يمكن دعم المواطن كمستهلك وكمنتج كما يمكن المحافظة على الموارد المالية من التسرب إلى خارج البلد .

7. لوجود سقف زمني ينتهي عام 2014 بإنهاء نظام البطاقة التموينية فأنه لا غنى للحكومة من إتخاذ إجراءآت تمهيدية للتعاطي مع هذا الأمر قبل حلول أجل إنتهاء النظام كي يمكن تقليل اوتخفيف آثاره على الشريحة الهشة من المجتمع .

المصادر

1. الحسني، عبد الرزاق، (تاريخ الوزارات العراقية) الجزء الخامس، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان 1966.
2. حسون، عبد الحسن فاضل، وشيح، وفاء فاضل، دراسة مساهمة وزارة التجارة في تحقيق الأمن الغذائي، وزارة التجارة – دائرة التخطيط والمتابعة، بغداد 2010.
3. طالب مشتاق، أوراق أيامي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار العربية للطباعة، بغداد 1989.
4. عبد العزيز، عامر، البطاقة التموينية مراحل تطورها/ الشركة العامة لتجارة الحبوب – شعبة الإعلام 2007.
5. قانون الموازنة العامة الإتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (2010).
6. اللجنة الفنية لسياسة الحد من الفقر، جمهورية العراق، البنك الدولي، تقرير تحليلي حول ظروف المعيشة للشعب العراقي، الجزء الأول، النتائج الرئيسية، 2010.
7. اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (خلاصة) تشرين الأول 2009 .
8. محمود، دانية محمد، تغذية الإنسان الطبعة الأُولى، دار دجلة– عمان– الأُردن 2010.
9. مرسي، فؤاد، التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة العربية الأولى، بيروت، لبنان 1983 .
10. مزاهره، أيمن سليمان، الغذاء والتغذية الصحية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– العبدلي– الأُردن،2010م–1430 هـ.
11. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمدة (2007–2010) تشرين الثاني 2011.
12. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، دراسة في ثلاثة أجزاء، الجزء الأول 2006.
13. وزارة التخطيط– الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية السنوية 1990، جريدة المواطن: العدد (1563) الاثنين 2011/12/15.
14. وزارة التجارة– دائرة التخطيط والمتابعة.
15. ياغي، إسماعيل احمد تطور الحركة الوطنية العراقية (1941–1952) مطبعة الإرشاد– بغداد –1979.